بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

وبيان ذلك: أن الشيخ قدس سره في التهذيبين ابتدأ كثيراً من الروايات – ربما تبلغ المئات – باسم علي بن الحسن بن فضال، ومقتضى ذلك أنه أخذها من كتابه كما أفاد الشيخ في مقدمة المشيخة: (واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله).

وعند النظر في طريق الشيخ لابن فضال في مشيخة التهذيب والفهرست نجد أن طريقه إليه مشتمل على علي بن محمد بن الزبير وهو ممن لم يوثّق في كتب الخاصة، وحيث إن الشيخ روى عن ابن فضال مئات الروايات وطريقه إليه ضعيف فهذا يشكل ظاهرة ابتلائية للفقهاء بلحاظ أن كثيراً من الروايات التي هي مورد لاستنباط الحكم الإلزامي قد جاءت عن طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال والطريق إليه ضعيف.

لذلك حاول جملة من الأعلام علاج هذه المعضلة بأحد وجوه:

الوجه الأول: توثيق علي بن محمد بن الزبير الكوفي، كما أشار إلى ذلك سيدنا الخوئي قدس سره [في الجزء السابع من الموسوعة ص٧٠] بقوله: (وربما يناقش في ذلك بأنها ضعيفة سنداً) يعني الرواية التي من قبل الشيخ إلى ابن فضال (حيث إن الشيخ يرويها عن علي بن الحسن بن فضال، وطريقه إليه ضعيف، لأن فيه أحمد بن عبدون) الذي هو شيخ شيخ الطوسي (عن علي بن محمد بن الزبير، ولم يثبت توثيقه. ولكن الصحيح أن أحمد بن عبدون ثقة) وهذا واضح عنده (لأنه من مشائخ النجاشي ومشائخه كلهم ثقات، وطريق الشيخ إلى ابن فضال وإن كان ضعيفاً بعلي بن محمد بن الزبير) باعتبار أنه لم يوثق ويمكن توثيقه (بأنه ورد في كلام النجاشي: وكان أحمد بن عبدون قد لقي أبا الحسن علي بن محمد القرشي المعروف بابن الزبير، وكان علواً في الوقت) بتقريب أن مرجع الضمير في قوله: "وكان علواً في الوقت" إلى علي بن محمد بن الزبير، ومعنى العلو في الوقت أنه كان وجيها عالي المقام، ومقتضى وجاهته وعلو مقامه وثاقته.

ولكن الملاحظة على ذلك:

أولاً: أنه لم يحرز عود الضمير إلى علي بن محمد بن الزبير بل من المحتمل عوده إلى أحمد بن عبدون الذي كان علواً في الوقت وشيخا معروفاً في الإجازة وحضر عنده الشيخ الطوسي والنجاشي وابن الغضائري وأمثالهم.

وثانياً: على فرض أن الضمير يعود إلى علي بن محمد بن الزبير فلا ملازمة بين كونه "كان وجيهاً في زمانه" ووثاقته كما قال سيدنا الخوئي قدس سره: (فهو يدل على أن الرجل في ذلك الوقت كان من الأكابر وعالي المقام ولا يستفاد منها الوثاقة بوجه).

وثالثاً: من المحتمل – وإن كان احتمالا بعيداً – أن المراد بـ (وكان علواً في الوقت) هو كبر سنّه، بمعنى أن أحمد بن عبدون قد لقي علي بن محمد بن الزبير وهو في آخر عمره وحياته، إلا أن التعبير عن كبر السن بذلك غير عرفي.

وربما يصار للقول بوثاقته بتقريب: أن العامة أوردوا في حقه عبارات عالية المضمون كما يظهر من الحكيم البغدادي [في تاريخ بغداد ج١٢ ص٨٠] وياقوت الحموي [في معجم الأدباء ج٢ ص١٢٠] والذهبي [في سير أعلام النبلاء ج١٥ ص٥٦٧] وابن النديم [في الفهرست ص٨٧]، وبالتالي فإن تسالم القوم على وثاقته وجلالته ووصفه بالأوصاف الحميدة، واعتماد علمائنا على روايته في نقل أصولنا ومصنفاتنا من جانب آخر يورث الاطمئنان بأنه كان جليل القدر معتمدا عليه في رواية الكتب والحديث، أو فقل: إن توثيق العامة له وعدم تعليق الإمامية على ذلك مع التفاتهم لتوثيق العامة ظاهر في الإمضاء والقبول.

ولكن ما أفيد غير واضح، فإنه مضافاً لعدم إحراز تسالم منهم بمجرد اتفاق عدد دون العشرة على مدحه فإن إطباقهم على المبالغة في المدح إن لم يكن مورد الريبة والتهمة فليس كاشفاً عن الوثاقة مع إسرافهم في ذم الإمامي لكونه إمامياً، وأما عدم تعليق الإمامية على ذلك فلعله ناشئ منهم عن اتكاءً على قرائن حالية معروفة في زمانهم أغنتهم عن التعليق على كلمات العامة بالقبول أو بالرفض، وأما اعتماد علمائنا على نقله للأصول والمصنفات فهو وجه مستقل لو تم لكان طريقاً لتوثيق الكثير من شيوخ الإجازة وأرباب المصنفات.

الوجه الثاني: ما ذكره سيدنا الخوئي قدس سره [ج٧ ص٧٠ – ج١١ ص٤٧٩] وهو تعويض السند، أي تعويض سند الشيخ إلى ابن فضال بسند النجاشي إلى ابن فضال.

وبيان ذلك بذكر أمور خمسة تتوقف عليها فكرة تعويض السند:

الأمر الأول: أن الشيخ قدس سره روى كتب علي بن الحسن بن فضال عن شيخه أحمد بن عبدون عن الزبيري، وهذا ما صرح به في الفهرست [باب العين رقم ٢٧٢- ٣٩٢] فقال: (علي بن الحسن بن فضال فطحي المذهب، ثقة كوفي، كثير العلم واسع الأخبار، جيد التصانيف غير معاند، وكان قريب الأمر إلى أصحابنا الإمامية القائلين بالاثني عشر، وكتبه في الفقه مستوفاة في الأخبار حسنة، وقيل إنها ثلاثون كتاباً منها: – وذكر أسماء الكتب –. ثم قال: أخبرنا بكتبه قراءة عليه أكثرها والباقي إجازة أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير سماعاً وإجازةً).

الأمر الثاني: أن النجاشي روى نفس تلك الكتب بسندين: أحدهما عن أحمد بن عبدون، والثاني عن محمد بن جعفر في آخرِين عن ابن عقدة عن ابن فضال، قال في [ص ٢٥٧ رقم٦٧٦]: (علي بن الحسن بن علي بن فضال كان فقيه أصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم وعارفهم بالحديث والمسموع قوله فيه، سمع منه شيئاً كثيراً، ولم يعثر له على زلة فيه ولا ما يشينه، وقلّما روى عن ضعيف، وكان فطحياً، ولم يرو عن أبيه شيئاً... إلى أن قال: قد صنف كتباً كثيرة منها ما وقع إلينا –وذكر الكتب التي وقعت إليه – ثم قال: قرأ أحمد بن الحسين – يقصد الغضائري – كتاب الصلاة والزكاة ومناسك الحج والصيام والطلاق والنكاح والزهد والجنائز والمواعظ والوصايا والفرائض والمتعة والرجال على أحمد بن عبد الواحد – بن عبدون – في مدة سمعتها معه، وقرأت أنا كتاب الصيام عليه – ابن عبدون – في مشهد العتيقة عن ابن الزبير عن علي بن الحسن، وأخبرنا بسائر كتب ابن فضال بهذا الطريق – الذي هو طريق أحمد بن عبدون – وأخبرنا محمد بن جعفر في آخرين عن أحمد بن محمد بن سعيد – ابن عقدة – عن علي بن الحسن بكتبه).

وهذا الطريق الثاني يعتمد على توثيق محمد بن جعفر، من جهة أنه من مشائخ النجاشي، ومشائخ النجاشي ثقات، وهو ما بنى عليه سيدنا الخوئي قدس سره [في المعجم ج١ص٤٦]:

١- قال النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن الجوهري [ص٨٦]: (رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه فلم أرو عنه شيئاً وتجنبته).

٢- وقال في ترجمة محمد بن عبدالله البهلول [٣٩٦]: (وكان في أول أمره ثبتاً ثم خلط، ورأيت جل أصحابنا يغمزون ويضعفونه، رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ثم توقفت عن الرواية عنه إلا

بواسطة بيني وبينه) ولا شك في ظهور كلامه – يعني النجاشي – في أنه لا يروي عن ضعيف بلا واسطة، فيحكم بوثاقة جميع مشائخه، ومنهم محمد بن جعفر المؤدب).

وعبارة النجاشي في الشيخين لا تدل على التوثيق، فإن غاية ما تفيد أن من يضعّف لا يروي عنه، لا أنه لا يروي إلا عن ثقة.

الأمر الثالث: أن الشيخ والنجاشي تلقيا كتب ابن فضال عن شيخهما أحمد بن عبدون قراءةً عليه، ولا يحتمل أن ابن عبدون أعطى نسخة من كتب ابن فضال للشيخ تختلف عن النسخة التي أعطاها للنجاشي، فبما أنه شيخ واحد والكتب واحدة فمقتضى العادة أن تكون قراءة الطوسي لهذه الكتب على شيخه بنفس النسخة التي قرأ بها النجاشي هذه الكتب على شيخه، لا أن ابن عبدون أعطى النجاشي نسخة أخرى غير النسخة التي أعطاها الشيخ.

الأمر الرابع: بما أن النسخة التي قرأها النجاشي على شيخه أحمد بن عبدون هي نفس النسخة التي قرأها الشيخ الطوسي على شيخه أحمد بن عبدون، والمفروض أن للنجاشي طريقاً آخر لكتب بن فضال، فهل يكون طريقه لمحمد بن جعفر المؤدب طريقاً لتلك النسخة؟

الأمر الخامس: أن ما رواه النجاشي من نسخ كتب ابن فضال بطريق محمد بن جعفر لا يختلف عن ما رواه من النسخ بطريق أحمد بن عبدون وإلا لنبّه على ذلك، ولم يذكر النجاشي أن ما يرويه من الكتب عن محمد بن جعفر يختلف في نسخته عن ما يرويه من نفس هذه الكتب عن أحمد بن عبدون، فهذا دليل على أن النسخة واحدة.

فالنتيجة: أن ما رواه الشيخ عن ابن فضال معتبر عن طريق تعويض سند الشيخ بسند النجاشي، لأن ما رواه النجاشي عن شيخه ابن عبدون هو نفسه ما رواه عن شيخه محمد ابن جعفر المؤدب.

ووجه الخدشة في هذا الكلام:

أولاً: لا نحرز أن الشيخ قدس سره والنجاشي قرئا على أحمد بن عبدون في فترة واحدة، بحيث قرأ عليه النسخ التي قرأها النجاشي عليه. ومن المحتمل جداً في تلك الأزمنة – نتيجة لاختلاف النساخ وعدم وجود طباعة – أن يكون النسخ التي قرأها الشيخ على شيخه أحمد بن عبدون غير النسخ التي قرأها النجاشي على شيخه أحمد بن عبدون ولو في الجملة، لاحتمال اختلاف فترة التلمذة والحضور على شيخهما أحمد بن عبدون.

وثانياً: لو فرضنا أنهما اتحدا في فترة الحضور – ومقتضى العادة مع اتحادهما في فترة الحضور أن تكون النسخة واحدة – فالتأمل حينئذ يرد في اتحاد النسخة التي يرويها النجاشي بطريق أحمد بن عبدون مع النسخة التي يرويها عن طريق محمد بن جعفر، لاحتمال أن النجاشي تلقى النسخة التي لها طريق صحيح سنداً بالإجازة، بينما النسخة التي طريقها ضعيف بالقراءة، فلا يحرز اتحاد النسختين. وأما عدم التنبيه على ذلك فهذا إنما يفيد لو جرت عادة النجاشي على التنبيه عند اختلاف النسخ أو اختلاف الطريق، وأما مع عدم جريان سيرته على ذلك فعدم التنبيه على اختلاف النسختين لا يدل على وحدتهما.

والحمد لله رب العالمين